الأقليات الدينية في القدس وسياسة الدولة العثمانية تجاهها ((٩٢٣-٩٤٣هـ/١٥١٦-١٥٣٦م))

الباحث: حمزة ملاعمير
معهد الدراسات العليا – جامعة ماردين ارتقلو/ تركيا

الكلمات المفتاحية: التاريخ الاسلامي. القدس- الأقليات- العثمانيين

الملخص:

يتطرق هذا البحث الى مسألة الأقليات الدينية في بيت المقدس، وموقف الدولة العثمانية تجاهها في عهد السلطان سليم الأول وابنه السلطان سليمان القانوني، وتعاطي الدولة العثمانية تجاه الأقليات الدينية المتواجدة في مدينة القدس خلال الفترة الممتدة بين عامي(٩٢٣-٩٤٣هـ/١٥١٦-١٥٣٦م). تعتبر القدس مدينة مقدسة للأديان السماوية الثلاث (الإسلام والمسيحية واليهودية)، وتشتهر بتعددية ثقافاتها وتنوع سكانها.

يركز البحث على تحليل سياسات وسلوك الدولة العثمانية تجاه الأقليات الدينية في القدس خلال الفترة المحددة. سيتم دراسة الممارسات الدينية والثقافية والاجتماعية للأقليات الدينية المختلفة، مثل المسيحيين واليهود وغيرهم من الجماعات الدينية الموجودة في المدينة. ستتم مراجعة المصادر التاريخية والوثائق المتاحة لفهم الموقف العثماني من الأقليات الدينية في ذلك الوقت، وتحليل التأثيرات السياسية والاجتماعية والثقافية لتلك السياسات على الأقليات الدينية وعلى الحياة في القدس بشكل عام.

وقد تم تحليل هذا البحث من خلال مبحثين أساسيين هما : أولاً الظروف التاريخية والسياسية التي تم فيها فتح القدس من قبل العثمانيين، ودخول العثمانيين إلى بيت المقدس وانعكاساته على الأوضاع الداخلية وتحدثنا عن أهم الأقليات الدينية في القدس وثانياً موقف الدولة العثمانية من الأقليات الدينية وسياستهم تجاهها، وتحدثنا عن وثيقة عهد الأمان التي منحها السلطان سليم الأول للنصارى وسياسة السلطان سليمان القانوني تجاه القدس والأقليات الدينية، والخدمات التي قدمتها الدولة العثمانية للقدس وأهلها.

وهدف البحث إلى إلقاء الضوء على التعاطي التاريخي للدولة العثمانية مع الأقليات الدينية في القدس وفهم الديناميكيات الاجتماعية والثقافية لتلك الفترة. ستساهم النتائج والتحليلات في إثراء المعرفة حول تاريخ القدس وتأثير الدولة العثمانية على التنوع الديني في المدينة.

المقدّمة:

القدس مدينة ليست ككل مدن العالم لأنها تملك خصوصية لا يمكن أن تتوفر في أي مدينة أخرى .فهي من ناحية مدينة مقدسة في نظر كل الديانات السماوية، وهي من ناحية أخرى مدينة تغري كل القوى الإقليمية والدولية لأهميتها الاستراتيجية، ولعمقها الديني والتاريخي والحضاري .لذلك ظلت هذه المدينة فضاء لتنوع الأديان وتعايشها مع بعضها البعض عبر العصور، وفي نفس الوقت كانت محوراً لصراع طويل بين قوى إقليمية ودولية مختلفة، تحاول كل واحدة منها الهيمنة عليها حتى تتحكم في العمق الاستراتيجي والحضاري للشرق العربي والإسلامي . وقد ازدادت حدة الصراع على بيت المقدس بشكل خاص ابتداءً من القرن السادس عشر الميلادي، عندما تمكن العثمانيون من فتحها بقيادة السلطان العثماني" ياووز "سليم أو سليم الأوّل سنة ١٥١٦م حيث مثلت هذه الحقبة منعطفاً جديداً في تاريخ المنطقة وبيت المقدس على حد سواء، وظهرت توازنات جديدة، سيكون لها الأثر الأكبر في المرحلة اللاحقة على داخل القدس وخارجها.

مشكلة البحث

-هل التزم العثمانيون تعاليم الإسلام، فيما يتعلق بغير المسلمين، الذين يعيشون داخل مدينة القدس.

-هل هذه القواعد الشرعية التي كان معمول بها من قبل العثمانيين تعد طبيعية كون الدولة إسلامية.

أهداف البحث

أن العثمانيين جسدوا بصدق أخلاق الإسلام السمحة في معاملتهم لغير المسلمين في مدينة القدس كما يستدل مما يلي: إن طبيعة الإسلام الذي التزمه العثمانيون، ترفض رفضاً قاطعاً مبدأ الإكراه في الدين، وبدت السياسة العثمانية تجاه سكان البلدان المفتوحة وخصوصاً مدينة القدس، عادلة فنظروا إلى العثمانيين كمحررين لهم من الحكام الظالمين، التي كانت تحت حكم البيزنطيين، وبذلك لم يرى هؤلاء من استيلاء العثمانيين المسلمين على مدنهم مجرد فتح لها، بل خلاصاً وإنقاذاً من ظلم الدولة البيزنطية .

أهمية البحث

لم تلق دراسة التاريخ الاجتماعي من المؤرخين المسلمين وغيرهم، العناية الكافية في الدولة العثمانية، كما لم يهتموا بدراسة المجتمع وأجناسه ومدى اختلاطهم، وطوائفه ذات الديانات المختلفة، بل انصبّ اهتمامهم على ما يخص الملوك وأمور البلاط والأحوال السياسية والمعارك الحربية؛ من هنا كان على من يريد دراسة الحياة الاجتماعية وظواهر المجتمع وتاريخياً، أن ينقب عن تلك الحقائق في ما يرد من إشارات في المراجع المختلفة، تاريخية كانت أو أدبية أو دينية أو غيرها، وهناك بعض المراجع التي تناولت التاريخ الاجتماعي للدولة العثمانية، وخصوصاً تاريخ علاقة الطوائف مع بعضها البعض، وعلاقاتها مع الدولة العثمانية، وقد امتلأت بالتحريف والتزوير، وكان بعض الباحثين العرب ينقل عن هذه المراجع من دون التمحيص بالمعلومات، فيردد كالببغاء ما كان يردده المستشرقون الأوروبيون من دون العودة إلى الأصول التاريخية (الوثائق)؛ وقد ملأ هؤلاء المستشرقون كتبهم المزورة عن علاقة الدولة بأهل الذمة. ويتضح من خلال الوثائق العثمانية، أن الدولة عاملت هذه الأقليات معاملة جيدة لا بل ممتازة، والدليل على ذلك الفرمانات التي أعطاها السلاطين العثمانيون للأقليات عند افتتاح بعض المناطق، وخصوصاً السلطانان محمد الفاتح و سليم الأول .

إن موضوع أهل الذمة، وما يتعلق بحقوقهم وحرياتهم من المواضيع المهمة، وهي من القضايا التي كان لها تأثير على السياسة العثمانية، كما شكلت الدعاية المكثفة لمنحهم تلك الحقوق السياسية والامتيازات، تحدياً حقيقياً للدولة العثمانية؛ ومن خلال هذا البحث سندرس الأقليات الدينية في القدس وموقف الدولة العثمانية تجاهها في عهد السلطان سليم الأول.

فرضية البحث

تنطلق من فكرة مفهوم الأقليات داخل الدولة العثمانية، مفادها أن مفهوم الأقليات داخل الدولة الإسلامية لا يقوم على أساس ديني بحت، فالإسلام لا يعرف التفرقة بسبب اللون أو الجنس أو اللغة، وحتى الأقليات الدينية التي تتمتع بالجنسية في الدولة الإسلامية، أو من يطلق عليهم اصطلاحاً اسم أهل الذمة، فقد نظم الإسلام معاملتهم، وكفل لهم من الحقوق ما لم تكفله أية قوانين أخرى، انطلاقاً من القاعدة الفقهية: "لهم ما لنا وعليهم ما علينا."

منهجية البحث

وقد اعتمدنا على المنهج التاريخي في هذا البحث وقد تم تقسيم البحث إلى مقدمة ومبحثين أساسيين هما كالتالي :تناولنا في المبحث الأول الظروف التاريخية والسياسية التي تم فيها فتح بيت المقدس من قبل العثمانيين، وتحدثنا عن أهم الأقليات الدينية غير المسلمة داخل بيت

المقدس، أما المبحث الثاني تحدثنا عن موقف الدولة العثمانية تجاهها، وتطرقنا إلى مسألة الحريات الدينية، والخدمات المختلفة التي تمتعت بها هذه الأقليات في ظل الحكم العثماني.

المبحث الأول- فتح بيت المقدس وإدارة المدينة المقدسة:

عندما فتحت الدولة العثمانية بيت المقدس، تولت إدارة المدينة المقدسة كجزء من إمبراطوريتها الواسعة. تمت إدارة المدينة بموجب نظام إداري يقوده الولي العثماني، الذي كان مسؤولاً عن الشؤون الدينية والمدنية في المدينة. تمت مراعاة الحريات الدينية للمسلمين وغير المسلمين على حد سواء، وتم الحفاظ على مكانة المدينة المقدسة كمركز ديني متعدد الأديان.

المطلب الأول- دخول العثمانيين إلى بيت المقدس تداولاتهم وتأثيرهم على الأوضاع الداخلية في المدينة المقدسة:

بعد أن استولى السلطان ياووز سليم على حلب والشام والذي استمر حكمه بين عامي حكم بين عامي (١٥١٢-١٥٢٠م)، اتجه مباشرة إلى بيت المقدس التي كان يدرك مدى أهميتها لدى كل الديانات السماوية، كما يعي الخصوصيات التي تتميز بها هذه المدينة، خصوصاً ميزتي التعدد الديني والتنوع المذهبي .دخل السلطان العثماني مدينة القدس في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٥١٦م، لتبدأ مرحلة جديدة أو منعطف تاريخي جديد، ستتغير فيه جملة من التوازنات وطبيعة الصراع في المنطقة وفي العالم، الأمر الذي سيؤثر بشكل مباشر على الأوضاع داخل بيت المقدس التي اهتم بها العثمانيون أيما اهتمام، وقاموا فيها بإنجازات كبيرة، وأحدثوا فيها دينامية وحيوية جديدة، جعلت منها مركزاً ثقافياً ودينياً واقتصادياً على حافة البحر الأبيض المتوسط وفي الشرق العربي والإسلام[١].

لم يكن الدخول العثماني إلى مدينة القدس مثلما كان دخول الصليبيين في ١٥ تموز/يوليو ١٠٩٩م، حيث قتلوا أكثر من ٧٠ ألف من أهل بيت المقدس، بل كان دخول العثمانيين المسلمين إليها دخولاً يليق بقدسية المدينة. ويحترم خصوصيتها .والأهم من ذلك هو إدراك السلطان ياووز سليم بالعهدة العمرية وبالبنود التي تضمنتها .لأجل ذلك، تعامل العثمانيون مع مدينة بيت المقدس وأهلها وفق أسس الوثيقة العمرية التي تتضمن بعداً عقدياً وإنسانياً وأخلاقياً .لم يكن أسلوب السلطان ياووز سليم أسلوب المستعمر الصليبي الذي هتك الأعراض، وقتل الأبرياء، ونهب وسلب، بل كان السلطان سليم الرجل الأقوى في معادلة التوازنات في المنطقة، والحاكم المسلم الذي تحركه المبادئ الإسلامية والإنسانية وقيم التسامح التي تعلمها من الإسلام، خصوصاً وأنه قدم من مدينة اسطنبول، مدينة التنوع الديني والمذهبي والعرقي، ويعرف مدى حساسية هذه المسألة، ويملك ثقافة واسعة وخبرة عميقة في القدرة على إدارة هذا التنوع والتعدد الديني[٢].

المطلب الثاني- رحلة التعايش الديني في القدس منذ الفتح الإسلامي:

علينا أن نذكر بأن الدولة الإسلامية منذ فتحها للقدس في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب مارست سياسة متسامحة ومنفتحة جداً تجاه الأقليات الدينية في كل المناطق التي فتحتها، وفي مدينة القدس بشكل خاص

لعل ما يؤكد كلامنا هي الوثيقة العمرية التي كتبها الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أهل إيليا، ومنحهم حرياتهم الدينية وحماية أنفسهم وأعراضهم وممتلكاتهم وأديرتهم وكنائسهم، وألزمهم بدفع الجزية إلى الدولة الإسلامية مقابل حمايته لهم .وقد عاشت هذه الأقليات الدينية في أمان وطمأنينة على مدار قرون عديدة في ظل البنود والشروط التي تضمنتها الوثيقة العمرية التي التزم بتنفيذها، و حرص على العمل بها كل الحكام المسلمين الذين خضعت لحكمهم مدينة القدس .ولقد كان لهذه الوثيقة انعكاسات إيجابية كبيرة في تحقيق حالة التعايش السلمي بين كل الأديان، ورسخت ثقافة التعدد الديني والتنوع المذهبي، كما كانت الوثيقة العمرية ضماناً لتحقيق الاستقرار والأمان في مدينة القدس، و على مدار قرون طويلة إلى حدود الفتح العثماني لها بقيادة السلطان ياووز سليم سنة ١٥١٦م.

ولعله من المفيد أثناء تحليلنا لموقف العثمانيين تجاه الأقليات الدينية في القدس أن نورد جزءاً من نص الوثيقة العمرية، حيث يقول نص الوثيقة ما يلي: هذا ما أعطى عبد الله أمير المؤمنين أهل إيليا من الأمان : أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم، ولكنائسهم وصلبانهم، وسقيمها وبريئها وسائر ملتها، أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم، ولا ينتقص منها ولا من حيزها، ولا من صليبهم ولا من شيء من أموالهم، ولا يكرهون على دينهم ولا يضار أحد منهم، ولا يسكن بإيليا معهم أحد من اليهود[٣].

المطلب الثالث- أبرز الأقليات الدينية المتواجدة في القدس أثناء دخول العثمانيين:

عندما دخل العثمانيون إلى مدينة القدس وجدوا خارطة دينية متنوعة، تتشكل من عدة أقليات دينية غير مسلمة تعيش داخل القدس جنباً إلى جنب مع المسلمين .وأهم الأقليات الدينية الموجودة في المدينة:

المسيحيون: وهم خليط من أصول مقدسية، و من أصول أخرى، قدمت إلى المدينة واستقرت بها على فترات مختلفة من التاريخ، وضمن سلسلة من الأحداث التي وقعت في المنطقة وفي القدس . وقد استمر قدوم المسيحيين إلى القدس حتى بعد تحريرها من قبل صلاح الدين الأيوبي في سنة ٥٨٣هـ-١١٨٧م، واستفادوا من حالة التسامح التي انتهجها تجاههم[٤].

لكن المسيحيين لا يمثلون جماعة دينية يجمعهم مذهب ديني واحد، بل كانوا منقسمين إلى عدة مذاهب مختلفة . ومن أهم هذه المذاهب التي عاشت في القدس خلال العهد العثماني نجد:

الروم الأورثودكس: يمثلون أغلبية دينية مسيحية في القدس، مقارنة ببقية المذاهب المسيحية الأخرى، وقد وفد أغلبهم من اليونان القريبة على القدس[٥].

الروم الكاثوليك: يعد أغلبهم من الوافدين على مدينة القدس عبر فترات تاريخية متعددة، أهمها الحملات الصليبية القادمة من أوروبا، خصوصاً فرنسا وألمانيا واسبانيا وغيرها.

الأرمن: ينتمي أغلبهم إلى منطقة الأناضول، وقد قدموا إلى مدينة القدس في فترات متعددة من التاريخ بقصد المبادلات التجارية ولأغراض دينية، وتعد هذه الأقلية الأكثر ثراء وغناء بين بقية المذاهب المسيحية.

الأقباط: وهم من أصول مصرية وحبشية، قدموا إلى القدس عبر فترات متعددة بحكم القرب بين مصر والقدس، و يعد هذا المذهب الأكثر فقراً، ويمتهنون عدة مهن وضيعة، مما جعلهم الأقل تأثيراً في النشاط، والحضور على مستوى المذاهب المسيحية.

الأحباش: وهم أقلية دينية، تحسب بشكل عام على أقلية الأقباط الدينية، وتعد الأقل عدداً، ولم تكن لها القوة الكافية لتحقق استقلاليتها، مما جعلها في كثير من الأحيان تابعة إلى مذاهب أخرى أقوى منها: كالأرثوذكس والأرمن وغيرها.

الموارنة: تعد هذه الطائفة غير مستقرة بشكل كبير في القدس مقارنة ببقية المذاهب المسيحية الأخرى، ولم يكن لها حضور قوي من حيث وجود مؤسسات تابعة لهم، لكنهم في المرحلة اللاحقة سيعملون على تأسيس مؤسسات وكنائس تابعة لهم.

السريان: هي أقلية أيضاً غير أصيلة في القدس، وقد جاؤوا إلى هذه المدينة على فترات تاريخية، وضمن أحداث تاريخية مختلفة عاشتها المدينة، وآثروا الاستقرار فيها .وكانوا ينتمون إلى المذهب الأرثوذكسي.

اليهود: يعد اليهود طائفة دينية، لم يكن عددها كبيراً في القدس عندما دخلها العثمانيون، وقد قدموا إليها عبر فترات متلاحقة من التاريخ، خصوصاً بعد سقوط الأندلس في أيدي الإسبان الذين مارسوا تطهيراً دينياً ومذهبياً في الأندلس، مما أجبر اليهود على الهروب من الجزيرة الأيبيرية نحو المغرب العربي ونحو المشرق العربي، خاصة إلى القدس بحكم حالة التنوع الديني والمذهبي فيها . وقد كانوا يسكنون خارج مدينة القدس لأنهم ممنوعون من ذلك بموجب العهدة العمرية التي منحها الخليفة عمر بن الخطاب إلى أهل ايلياء، حيث نصت وثيقة العهدة العمرية على منع اليهود من السكن داخل القدس، ويتكون اليهود الموجودون في فلسطين من عنصرين أساسيين هما : السفارديم الهاربين من الأندلس بعد سقوطها، والاشكنازم القادمين من دول أوروبا الشرقية[٦].

المبحث الثاني- سياسة وموقف العثمانيين تجاه الأقليات الدينية في القدس:

تألقت مدينة القدس على مر العصور بتاريخ ديني وثقافي غني، ولعبت الأقليات الدينية دوراً بارزاً في هذا السياق. خلال حكم الدولة العثمانية في الفترة من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين، شكلت الأقليات الدينية جزءً لا يتجزأ من ملامح المدينة.

المطلب الأول- وثيقة عهد الأمان التي منحها السلطان ياووز سليم للنصارى:

عندما دخل السلطان ياووز سليم إلى القدس سنة ١٥١٦م، حرص كل الحرص على اتخاذ جملة من القرارات والتدابير والإجراءات التي تحقق الاستقرار داخل هذه المدينة، وفي مقدمتها القرارات المتعلقة بالأقليات الدينية .فكان أول أمر قام به أنه التقى بوفد مسيحي مكون من بطريرك المسيحيين، ومعه عدد من القساوسة، قدّموا له الولاء والطاعة، والتمسوا منه أن يمنحهم وثيقة أمان تحفظ أرواحهم وأعراضهم وممتلكاتهم وكنائسهم و على غرار وثيقة الأمان التي منحها الخليفة عمر بن الخطاب وصلاح الدين الأيوبي، فوافق السلطان ياووز، وكتب لهم وثيقة أمان تضمنت في مجملها كل البنود والشروط التي وردت في وثيقة العهدة العمرية. تعتبر وثيقة عهد الأمان هذه أهم وثيقة تاريخية في تاريخ بيت المقدس وفي التاريخ العالمي بشكل عام بعد العهدة العمرية، حيث أنها تؤكد مرة أخرى على الرؤية الإسلامية إلى الآخر، وتتبنى حقيقة حق الاختلاف، والتعايش والتسامح بين المكونات الدينية والعرقية والفكرية في المجتمع الاسلامي .لقد كتب السلطان سليم الأول عهد الأمان هذا بخط يده .وكان نص هذه الوثيقة أصدرنا أمراً بالعون الرباني والهدي النبوي، و بعد أن منى الله سبحانه وتعالى بفتح القدس الشريف في اليوم الخامس والعشرين من قدومنا إليه، وبعد الرجاء الذي تقدم به بطريرك الطائفة الأرمينية الراهب سركيس ومن معه من باقي رجال الدين للطائفة، على أن ننعم عليهم بما كان حقاً منذ قديم الأيام بحق التصرف، والمسؤولية في الكنائس والمعابد والأديرة، سواء في القدس أو ضواحيها .إن هذا الحق وارد منذ العهدة العمرية التي منح بموجبها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه الأمان لأهل إيليا، ومنذ أيام المغفور له القائد صلاح الدين الأيوبي، وعن هذا الحق يتضمن إعطاء حق التصرف والمسؤولية بكنيسة القيامة والغار في بيت لحم، إضافة إلى الباب الشمالي له وكنيسته الكبرى فيها، وكذلك حق التصرف بصومعة يعقوب ودير الزيتون ومحل حبس المسيح عليه السلام والكنائس الموجودة بنابلس، وحق العبادة لهم ولسائر من يتعمم بالدين من الملل الأخرى : كالأحباش والأقباط والسريان .ولا حق لغير بطارقة الأرمن في التصرف والمسؤولية فيما ذكر سابقاً، وعلى هذا أصدرنا أمرنا السلطاني، إن هذا الحق لا يمكن لأي من هؤلاء تبديله أو تغييره أي من أبناء الملل الأخرى أو أي من أبناء الصدور العظام أو الصالحين من الأمة الإسلامية أو القضاة أو فرسان النصارى من رعية الدولة العلية أو الولاة أو رؤساء المحاكم العسكرية أو القادة

العسكريين أو صف ضباط الجنود أو موظفي بيت المال أو موظفي القسم الشرعي أو الزعماء المحليين أو نقباء المهن والأرباب أو سائر الرعية كائناً من يكون، وبأي سبب من الأسباب .وكل من يبدل، أو يغير، أو يحاول أن يغير ما ورد في أمرنا هذا، يكون أمام الله الملك المؤمن من المجرمين و الآثمين، وليكن معلوماً لدى الجميع أن كل وثيقة تحمل ختمنا المميز فهي صادرة من لدنا .كتب في سنة ٩٢٣هـ صحراء القدس الشريف[٧].

المطلب الثاني- سياسة السلطان سليمان القانوني تجاه القدس والأقليات الدينية الموجودة فيها:

عندما توفي السلطان ياووز سليم، وخلفه ابنه السلطان سليمان القانوني صاحب أطول فترة حكم من عام (١٥٢٠-١٥٦٦م)، طالب بعض رجال الدين المسيحيين من أهل القدس بلقاء مع السلطان سليمان القانوني، وطلبوا منه إعادة تجديد وثيقة الأمان وفق الشروط التي كتبها السلطان ياووز سليم، وبنفس الشروط التي تضمنتها وثيقة العهدة العمرية .وعلى ضوء هذا الطلب وافق السلطان سليمان القانوني على تجديد الوثيقة، وكتبها بخط يده، وأرسلها إلى أمير سنجق و قاضي القدس الشريف، وصدر حكمه بنفس عبارة حكم والده وهي:"بمقتضى العمل بأمري الشريف هذا، فإن أي تغيير في شكله أو تحريفه يعرض فاعله إلى غضب الله وهي إشارة إلى أهمية هذا الحكم بالنسبة إلى السلاطين العثمانيين الذين ينظرون إلى بيت المقدس وإلى أهلها نظرة احترام وتكريم، وأ ن أي تعد عليهم هو جرم يعرض صاحبه لغضب الله و لأوامر سلطان الدولة العثمانية الراعي والحامي الحقيقي لكل الملل الموجودة، سواء في بيت المقدس أو في بقية ولايات الدولة العثمانية .كما يقر السلطان سليمان القانوني في حكمه السلطاني لأهل القدس بالاستمرار بما أقره والده سليم الأول، وبما تضمنه من اتفاق وشروط وبنود، وبما ورد في وثيقة العهدة العمرية، وبقية عهود الأمان السابقة". استمر المسئولون العثمانيون في القدس الشريف من ولاة وقضاة العمل بوثيقة عهد الأمان للسلطان سليم وابنه سليمان القانوني، وتصرفوا على ضوئها مع كل الأقليات الدينية في المدينة.

المطلب الثالث- رعاية الدولة العثمانية لأهل المدينة المقدسة:

أولى السلطان سليمان القانوني اهتماماً كبيراً ببيت المقدس وبمساجدها وبكنائسها، كما أنه بنى المدارس والتكايا والسبل والأوقاف، و قام بترميم المسجد الأقصى وكنيسة القيامة. لم تكن القدس في نظر العثمانيين مجرد مدينة عادية، بل كان يرد اسمها في الوثائق العثمانية باسم الحرم الشريف أو القدس الشريف أو بيت الله .وهذا يعكس أهمية القدس عند العثمانيين، وعمق شعورهم الديني وحبهم لها و لأهلها.

ولعل من أهم الخدمات التي قدموها العثمانيون للقدس ولأهلها هو حرصهم على تحقيق الأمن والسلام بين هذه الطوائف الدينية المتعددة و المذاهب المختلفة، لعل مسألة حفظ السلام والاستقرار بين هذه الطوائف الدينية الموجودة في القدس يعد من أهم الخدمات التي حرصت فيها الدولة العثمانية على تحقيقها وتطبيقها، حيث كانت أولوية من الأولويات الكبرى لسياسة العثمانيين في القدس. إضافة إلى خدمات حفظ الأمن والسلام بين هذه الأقليات، ساهمت الدولة العثمانية بترميم دور العبادة لهذه الأقليات، حيث قامت بإنشاء عدة كنائس في عدة مناطق داخل القدس وخارجها.

ولقد قوبلت هذه الخدمات و سياسة التسامح التي مارستها الدولة العثمانية في القدس الشريف باستحسان كبير لدى هذه الأقليات الدينية، أما على مستوى الخدمات التعليمية والعلمية التي قدمتها الدولة العثمانية إلى هذه الأقليات، فقد ساعدت على فتح مدارس تعليم خاصة بها، وحثتهم على تعلم العلم وتلقيه . من جهة أخرى لم تقتصر خدمات الدولة العثمانية لهذه الأقليات على المستوى العلمي والتعليمي فحسب، بل امتدت إلى جملة من الخدمات الاجتماعية التي حرصت الدولة على تقديمها، خاصة الأقليات الضعيفة والفقيرة مثل :الأقباط والأحباش الذين استفادوا من دور الأيتام التي أنشأتها الدولة العثمانية لكل الرعايا التابعين لها، سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين، و بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو الطائفية أو العرقية.

الخاتمة:

أن الدولة العثمانية منذ دخولها إلى القدس حتى خروجها منها لم تقم بأية سلوك عنصري أو تطهير ديني وعرقي تجاه هذه الطوائف، بل كانت تنظر دائماً إلى أن حماية هذه الأقليات الدينية هو واجب ديني، وأنه من أهم الأولويات الكبرى في سياسة الدولة .لكن و رغم ذلك، فإن سياسة التسامح هذه ستتحول بداية من القرن الثامن عشر إلى وسيلة، سيتم استخدامها ضد الدولة العثمانية .فقد وجدت بعض الأقليات الدينية مثل :اليهود والأرمن والموارنة وغيرهم الفرصة سانحة للتعاون مع الدول الأوروبية المعادية للدولة العثمانية، وفي مقدمتها فرنسا وانجلترا وروسيا، كما أن بعض هذه المدارس التعليمية التي ساعدت الدولة العثمانية في إنشائها لفائدة هذه الأقليات أصبحت مدارس تبشيرية، تعمل لصالح أجندات أوروبية واستعمارية معادية لاستهداف الدولة العثمانية ووجودها داخل القدس الشريف وخارجها.

الهوامش:

[١] اسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديثة، الطبعة1 ، (مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٦)، ٦١

٢ ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديثة، ٨٠.

٣ محمد حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، (دار النفائس، بيروت، ١٩٨٧)، ٤٨٧.

٤ أحمد القضاة، نصارى القدس دراسة في ضوء الوثائق العثمانية، مركز الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧)، ٦٦.

٥ القضاة، نصارى القدس، ٩٥.

٦ عبد القادر عقابنة، موقف الدولة العثمانية من أهل الذمة في مطلع القرن ١٨ (القدس نموذجا)، مجلة كلية الشريعة بجامعة هيتيت٢٠١٧، المجلد١٦، العدد٣١، ٢٠٣

٧ أحمد آق كوندز، الوثائق تنطق بالحقائق، منشورات وقف البحوث العثمانية، استانبول، الطبعة١٠، ٢٠١٤، ٢١٨ .

المصادر والمراجع

آق كوندز، أحمد، الوثائق تنطق بالحقائق، منشورات وقف البحوث العثمانية، استانبول، الطبعة١٠ ، ٢٠١٤.

القضاة، أحمد، نصارى القدس دراسة في ضوء الوثائق العثمانية، مركز الوحدة العربية الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٧.

حميد الله، محمد، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، دار النفائس الطبعة٦ ، بيروت، ١٩٨٧.

عقابنة، عبد القادر، موقف الدولة العثمانية من أهل الذمة في مطلع القرن١٨ (القدس نموذجا)، مجلة كلية الشريعة بجامعة هيتيت٢٠١٧، المجلد١٦، العدد٣١.

ياغي، اسماعيل أحمد، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديثة، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة١، ١٩٩٦.

Religious minorities in Jerusalem and the Ottoman Empire's policy towards them ((923-943 AH/1516-1536 AD))

HAMZA MOLLAUMEYR

MARDİN ARTUKLU ÜNİVERSİTİ

Türkiye

ahrar0408@gmail.com

Keywords: Islamic history. Jerusalem. Minorities. Ottomans

Summary:

This research deals with the issue of religious minorities in Jerusalem, the position of the Ottoman Empire towards them during the reign of Sultan Selim I and his son, Sultan Suleiman the Magnificent, and the Ottoman Empire's treatment of religious minorities present in the city of Jerusalem during the period between 1516 and 1536. Jerusalem is considered a holy city for the three monotheistic religions (Islam, Christianity, and Judaism), and is famous for its multiculturalism and the diversity of its population.

The research focuses on analyzing the policies and behavior of the Ottoman Empire towards religious minorities in Jerusalem during the specified period. The religious, cultural and social practices of different religious minorities, such as Christians, Jews and other religious groups present in the city will be studied. Available historical sources and documents will be reviewed to understand the Ottoman position on religious minorities at that time, and to analyze the political, social and cultural impacts of those policies on religious minorities and on life in Jerusalem in general.

This research was analyzed through two main topics: first, the historical and political circumstances in which Jerusalem was conquered by the Ottomans, the Ottomans' entry into Jerusalem and its repercussions on the internal situation. We talked about the most important religious minorities in Jerusalem, and second, the Ottoman Empire's position on religious minorities and their policy toward them. We talked about the Covenant of Security document that Sultan Selim I granted to the Christians, the policy of Sultan Suleiman the Magnificent towards Jerusalem and religious minorities, and the services that the Ottoman Empire provided to Jerusalem and its people.

The research aimed to shed light on the historical dealings of the Ottoman Empire with religious minorities in Jerusalem and to understand the social and cultural dynamics of that period. The results and analyzes will contribute to enriching knowledge about the history of Jerusalem and the influence of the Ottoman Empire on religious diversity in the city.